2024 تشرين1 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 7
October 2024 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 7
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

بناء أنموذج لمخاطر الائتمان في تحسين الافصاح المالي والمصرفي في المصارف الحكومية العراقية

أسراء محمد مهدي جاسم العبيدي
جامعة القادسية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

المستخلص :
تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف المصارف الحكومية العراقية ، حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المصارف ، كما يساهم الائتمان بالنصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف ، ويواجه الائتمان المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في مخاطر الائتمان المصرفي والتي تعوق تحقيق الائتمان المصرفي لأهدافه ، وقد تبين للباحثة أنه بالرغم من تأكيد معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الافصاح عن المخاطر المتعلقة بالأصول ومن بينهما الائتمان المصرفي ، وكذا الافصاح عن المبالغ التي يتم تجنيبها لمواجهة الخسائر المحتملة في هذا الائتمان ممثلة في مخصص الائتمان ، إلا أن واقع الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه يشير إلي أنه يواجه قصوراً شديداً يحول دون تحقيق الفائدة المطلوبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وذلك للوقوف على حقيقة نشاط الائتمان بهذه المصارف ، كما أن تكوين مخصص الائتمان بوضعه الحالي يحتاج إلي تطوير ليتلاءم مع مخاطر الائتمان بشكل أكثر فعالية ، وفي سبيل مواجهة أوجه القصور السابقة فقد قام الباحث باقتراح نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وذلك بهدف تطوير الافصاح المحاسبي عن هذه المخاطر ومخصصها بما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية للمصارف بصورة أفضل وأكثر فعالية ، بالإضافة إلي تطوير أسلوب تكوين مخصص الائتمان ليتم بشكل أكثر دقة وموضوعية.

الكلمات المفتاحية : مخاطر الائتمان ، الافصاح المالي والمصرفي ، المصارف الحكومية العراقية

Building a Credit Risk Model to Improve Financial and Banking Disclosure in Iraqi Government Banks

Israa Mohammed Mahdi Jassim Al-Obaidi
University of Al-Qadisiyah / College of Physical Education and Sports Sciences

Abstract: The function of bank credit plays an important role in achieving the objectives of Iraqi government banks, as credit controls most of the assets of these banks, and credit contributes the largest share of the operating income of these banks. Bank credit faces a major challenge represented by bank credit risks, which hinder bank credit from achieving its objectives. The researcher found that despite the emphasis of international accounting standards on the necessity of disclosing risks related to assets, including bank credit, as well as disclosing the amounts set aside to confront potential losses in this credit represented in the credit provision, the reality of the current disclosure of bank credit risks and its provision indicates that it faces severe shortcomings that prevent achieving the required benefit for users of banks' financial statements in order to determine the reality of credit activity in these banks. Also, the formation of the credit provision in its current state needs to be developed to be compatible with credit risks more effectively. In order to address the previous shortcomings, the researcher proposed a model for measuring bank credit risks with the aim of developing accounting disclosure of these risks and their provision in a way that achieves the objectives of users of banks' financial statements in a better and more effective way, in addition to developing the method of forming the credit provision to be more accurate and objective

Keywords: Credit risk, financial and banking disclosure, Iraqi government banks

طبيعة البحث وأهميته :-

تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف المصارف الحكومية العراقية ، فالقروض هي التي تسيطر على الاصول القائمة في معظم المصارف الحكومية العراقية (1) . وتمثل القروض من 50% - 70% من إجمالي هذه الاصول ، كذلك فان القروض هي التي تولد النصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف الحكومية العراقية ، وذلك بسبب أن القروض الجيدة هي أكثر أصول المصارف ربحية (2) .

وحتي هذه اللحظة فان التحدي الاكبر الذي يواجه الائتمان المصرفي هو مشكلة مخاطر الائتمان المصرفي ، حيث تعمل هذه المخاطر في اتجاه عكسي ضد تحقيق هذا الائتمان لأهدافه .

وقد أكدت معايير المالية والمصرفية على ضرورة بيان وتوضيح المخاطر المتعلقة بالاصول والالتزامات المثبتة بميزانية المصارف الحكومية العراقية وكذا التي لا تظهر بالميزانية وذلك بالشكل الذي يفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف الحكومية العراقية ، كما أكدت هذه المعايير على ضرورة الافصاح عن أية مبالغ يتم تجنيبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة الاخطار العامة للاقراض.

وقد تبين للباحثة أن الافصاح المالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص هذا الائتمان ، بالقوائم المالية في المصارف الحكومية العراقية يواجه قصوراً شديداً ، حيث جاء هذا الافصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المالية والمصرفية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية المصارف الحكومية العراقية من مقرضين ومودعين وجهات رقابية ، حيث لم يوضح هذا الافصاح حجم المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف الحكومية العراقية وكذا حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة ، وأيضاً قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقاً لحجم المخاطر الائتمانية .

تبين أيضاً للباحثة عدم توضيح الاسس التي استندت إليها المصارف الحكومية العراقية في تكوين المخصص الخاص بالائتمان ، والتي تعتبر مطلبا هاما يجب الوفاء به من أجل توفير رؤية أوضح حول سلامة هذه المخصصات وكفايتها .

ومن ذلك المنطلق وبغرض معالجة أوجه القصور السابقة قامت الباحثة باقتراح معايير لقياس المخاطر الائتمانية ، كما قامت أيضاً باقتراح نموذج لقياس المخاطر الائتمانية وذلك بهدف تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن هذه المخاطر وكذا تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن مخصص الائتمان المكون لمواجهة هذه المخاطر ، بالإضافة إلي تطوير الأسس المستخدمة في تكوين مخصص الائتمان في المصارف الحكومية العراقية ، وكل ذلك التطوير بهدف توفير إفصاح أوضح وأشمل بحيث يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية المصارف الحكومية العراقية بصورة أفضل ، وكذا تكوين مخصص الائتمان بشكل أكثر سلامة و موضوعية بما يساهم في تدعيم المركز المالي المصارف الحكومية العراقية .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلي ما يلي :

1- اقتراح نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بشكل أعمق وأحوط .

2 - تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصة لتوفير رؤية أشمل وأوضح بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية المصارف الحكومية العراقية .

3 - توفير أساس أكثر موضوعية وشمولاً لتكوين مخصصات الائتمان المصرفي بما يساهم في تدعيم المراكز المالية للمصارف الحكومية العراقية بصورة أفضل .

فروض البحث

1- قصور الافصاح المالي والمحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصاته بواقعة الحالي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف الحكومية العراقية بالشكل الامثل .
2- يمكن توفير أسس أكثر موضوعية وشمول لتكوين مخصصات الائتمان المصرفي .
3- عدم اعتماد كل من الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان ، وتكوين مخصصات الائتمان المصرفي على الأسس الحديثة في قياس مخاطر الائتمان المصرفي ، وبالتالي عدم استفادة كل منهما من مزايا هذه الاسس .
4- امكانية استحداث نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بالشكل الذي يفي بتطوير الافصاح المالي والمصرفي عن هذه المخاطر ومخصص الائتمان وكذا تطوير تكوين هذا المخصص.

حدود البحث

1- سوف يتم تحسين الافصاح المالي والمحاسبي للمصارف الحكومية العراقية في حدود النشاط الائتماني للمصارف الحكومية العراقية دون أن يمتد ذلك التطوير إلي الانشطة الأخرى للمصارف الحكومية العراقية .
2- يقتصر البحث على الدراسة النظرية فقط دون أن يمتد للتطبيق العملي .

خطة البحث

بغرض تحقيق هدف البحث وفي اطار فروضه وحدوده قامت الباحثة بتقسيم هذه الدراسة إلي المباحث الأربعة التالية :
المبحث الأول : الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بين متطلبات المعايير المحاسبية وواقع التطبيق العملي .
المبحث الثاني : المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي.
المبحث الثالث : النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي.
المبحث الرابع : تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه ، وتطوير تكوين مخصص الائتمان في ضوء النموذج المقترح.

المبحث الأول
الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بين متطلبات المعايير المحاسبة المالية والمصرفية وواقع التطبيق العملي

المحاسبة المالية والمصرفية وبالصورة التي تطورت إليها تعد وظيفة خدمية ووسيلة اتصال ، حيث تتمثل في نظام معلومات متكامل يكفل قياس وعرض الاحداث المالية للوحدة الاقتصادية وتحديد آثارها على المركز المالي ونتائج أعمالها بما يوفر المعلومات للأطراف ذوى المصلحة في تتبع اقتصاديات الوحدة الاقتصادية (3) .

ولقد أكدت معايير المحاسبة المالية والمصرفية على أهمية الافصاح كوظيفة أساسية من وظائف المحاسبة باعتبارها أداة قياس وافصاح في المقام الأول ، وأشارت إلي أنه يجب أن يشتمل الافصاح المالي والمصرفي على جميع المعلومات التي يمكن أن تفيد مستخدمي القوائم المالية بخصوص توضيح حقيقة المركز المالي للمنشأة وما يرتبط به ، سواء في صلب قائمة المركز المالي أو خارجها (4) ،كما راعت معايير المحاسبة المالية والمصرفية طبيعة النشاط الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة ، وأدركت جيداً الخصوصية الشديدة التي يتسمون بها .

وأشار هذا المعيار إلي أن مستخدمو القوائم المالية للمصارف يحتاجون إلي معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها وذلك حتى تساعدهم في تقييم أداء المصارف ومركزه المالي ، وتكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وأشارت كذلك إلي حاجة هؤلاء المستخدمين إلي معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها المصرف بصورة افضل .

ولقد كانت معايير المحاسبة المالية والمصرفية أكثر تحديداً حينما أشارت صراحة إلي أن مستخدم والقوائم المالية يهتمون - من ضمن ما يهتمون – ببيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة

بميزانية المصرف وكذا التي لا تظهر بالميزانية ، وكذا يهتمون بقدره المصرف على الوفاء بالديون ، وبالتالي فانه يجب الافصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة ، وبطبيعة الحال فان مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر أهم المخاطر المتعلقة بالأصول على وجه الاطلاق ، حيث يسيطر الائتمان المصرفي على معظم أصول المصرف كما سبق الاشارة إليه .

وقد أكدت معايير المحاسبة المالية والمصرفية أيضاً على أن الامر قد يحتاج إلي الافصاح عن السياسات المالية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة ، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان المصرفي .

ويتضح مما سبق أن معايير المحاسبة المالية والمصرفية أكدت على أهمية الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ، وكذا مخصص الائتمان المصرفي والتي تعتبر مبالغ مجنبة لمواجهة هذه المخاطر ، حيث يساهم الافصاح عن هذا النشاط في رسم صورة واضحة وصادقة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف عن حقيقة نشاط الائتمان ومدي كفاءته وجودته ، وسبل مواجهة مخاطرة مالياً.

ويتفق ذلك الاتجاه تماماً مع مبدأ كفاية الافصاح (5) والذي يزيد فعالية الافصاح المالي والمصرفي ، وبالتالي فان مبدأ كفاية الافصاح يتطلب الافصاح الواضح والكافي عن كل الامور الهامة والمؤثرة الخاصة بنشاط وقرارات الائتمان بالمصارف والتي أهمها هو مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه .

وإذا كان الفكر المالي من جانب ، والمعايير المحاسبية المالي والمصرفي من جانب أخر قد أكدا على أهمية الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه ، إلا أنه قد استرعي انتباه الباحثة من خلال استعراضه للقوائم المالية المنشورة للمصارف العراقية والايضاحات المتممة لها وذلك خلال السنوات الاخيرة القريبة قصور الافصاح المالي والمصرفي بالنسبة لموضوع مخاطر الائتمان المصرفي بشكل شديد .

المبحث الثاني
المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي

تأتي المرحلة التمهيدية نحو بناء نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي متمثلة في وضع معايير لقياس مخاطر الائتمان المصرفي ، ويري الباحث أن هذه المعايير تتمثل في مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بدرجة وثيقة بوظيفة الائتمان المصرفي والتي من طبيعتها أن تحمل في طياتها المخاطر تعرف " بمخاطر الائتمان المصرفي "(6)

وقد قامت الباحثة بتقسيم معايير قياس مخاطر الائتمان المصرفي إلي ثلاثة مجموعات كما يلي (7) :

أ- معايير طبيعة العميل . ب- المعايير الإدارية. جـ- المعايير المالية .

بحيث تتناول كل مجموعة عدة معايير متسقة فيما بينها من حيث طبيعتها ، ونتناول فيما يلي المعايير الخاصة بكل مجموعة :

أ- معايير طبيعة العميل

وتختص هذه المعايير بعدد من الخصائص أو المقاييس المرتبطة بطبيعة العميل وتتمثل فيما يلي :

1- الانطباع المبدئي عن العميل

ويختص هذا المعيار بشخصية العميل ، حيث يجب أن يكون المحلل الائتماني انطباع مبدئي من خلال مقابلته للعميل ومناقشته والتعرف على فكره وخبرته وكفاءته في إدارة أعماله وبالتالي يمكن تحديد المخاطر التي تواجه هذا العميل .

2- طبيعة المنتج

تساهم طبيعة المنتج الذي يقوم العميل بانتاجه او التعامل فيه في تحديد مدي المخاطر الائتمانية للعميل بدرجة كبيرة ، ونعني بطبيعة المنتج مدي أهميته بالنسبة للسوق ، فهناك منتجات تعتبر استراتيجية أو حيوية ، بينما هناك منتجات أخري ذات أهمية محدودة في السوق، وتختلف درجة المخاطر الائتمانية حسب طبيعة المنتج .

3- الطلب على المنتج

يتحكم في الطلب على المنتج في السوق عوامل عديدة أهمها سعر وجودة هذا المنتج ، والمنتج الذي يلقي قبولاً عالياً ورواجاً في السوق يحقق للعميل مستوي مرتفع من المبيعات، بينما المنتج الذي يقابل طلباً ضعيفاً يواجه انخفاضاً في المبيعات ، وبالتالي فان درجة المخاطر الائتمانية تتراوح بين الزيادة والانخفاض تبعاً لحجم الطلب على المنتج في السوق .

4- المنافسة السوقية

تختلف درجة المنافسة التي تواجه العملاء من عميل إلي أخر ، فهناك عملاء يواجهون منافسة شديدة ، بينما هناك عملاء أخرون يواجهون منافسة محدودة، ويتحكم في درجة المنافسة السوقية عوامل عديدة أهمها طبيعة المنتج وسعره وجودته ،وتختلف درجة المخاطر الائتمانية التي تواجه العملاء تبعاً لدرجة المنافسة السائدة .

5- الضمان

من المعايير الهامة التي تساهم في تحديد المخاطر الائتمانية للعملاء هو الضمان ، فبقدر توافر ضمان كافي وجيد للعميل الممنوح ائتمان بقدر ما تنخفض المخاطر الائتمانية التي تواجه هذا العميل بالنسبة للبنك مانح الائتمان ، وتختلف الضمانات من حيث كفايتها وجودتها وبالتبعية تتباين المخاطر الائتمانية المترتبة على هذه الضمانات بين الارتفاع والانخفاض .

ب- المعايير الإدارية

وتتركز هذه المعايير في السمات أو الخصائص الإدارية للعميل على اعتبار أن الجوانب الإدارية هي العامل الحاكم في نجاح أو فشل المنظمات ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

1- جودة المنتج

يحظي المنتج ذات الجودة المرتفعة بطلب مرتفع في السوق وبالتالي تحقيق مستوي جيد من المبيعات ، لذا فان العميل الذي يحظي منتجه أو منتجاته بارتفاع جودتها تنخفض مخاطره الائتمانية ، أما المنتجات منخفضة الجودة فانها لا تستطيع تحقيق المستوي الامثل من المبيعات وبالتالي ترتفع المخاطر الائتمانية المصاحبة لها ، وترتبط الجودة بشكل رئيسي بالعنصر الإداري الذي يستطيع خلق هذه الجودة ومراقبتها من أجل الحفاظ عليها .

2- هامش الربح المقبول

يرتبط رقم هامش الربح بشكل رئيسي بدرجة الكفاءة الانتاجية للمنشاة والتي يمكن من خلالها اما تعظيم حجم الانتاج بأقل تكاليف وتعظيم ايراد المبيعات وبالتالي زيادة هامش الربح ، أو أن يكون الامر عكس ذلك وبالتالي ينخفض هامش الربح، وبصفة عامة فان العميل الذي يتمتع بتحقيق هامش ربح مرتفع فان مخاطره الائتمانية تكون منخفضة بينما يواجه العميل الذي يحقق هامش ربح منخفض مخاطر ائتمانية مرتفعة .

3- متوسط تكلفة المنتج

تنعكس الكفاءة الإدارية للمنشاة على تكلفة المنتج بدرجة كبيرة فالمنشاة التي تتمتع اداراتها بكفاءة مرتفعة تستطيع أن ترشد تكلفة المنتج من أجل تعظيم مبيعاتها وأرباحها ، وبالتالي فان مثل هذه المنشاة تواجه مخاطر ائتمانية منخفضة ، أما المنشاة التي لا تستطيع التحكم في مستوي تكلفة منتجاتها بحيث تزيد هذه التكلفة فانها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب انخفاض مبيعاتها وأرباحها .

4- الكفاءة البيعية والتسويقية

من أهم المعايير الإدارية للحكم على الكفاءة الإدارية للمنشاة هو مدي الكفاءة البيعية والتسويقية للمنشاة ، فمن خلال هذا المعيار يمكن للمنشاة تعظيم مبيعاتها ومن ثم أرباحها وذلك من خلال الادوات البيعية والتسويقية المختلفة ، والمنشاة التي تتمتع بكفاءة بيعية وتسويقية مرتفعة تنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشاة التي تعاني من انخفاض كفاءتها البيعية والتسويقية تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

5- القدرات الإدارية

يتوقف نجاح المنشأة بدرجة كبيرة على القدرات الإدارية المتوافرة لدي ادارتها ، فالمنشاة التي تحظي ادارتها بقدرات عالية تتوافر لها مقومات النجاح والنمو وتنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي

تعاني ادارتها من انخفاض أو ضعف قدراتها الادارية فانها لا بد أن تواجه مشكلات متلاحقة تحد من نجاحها وبالتالي فانها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

6- كفاءة النشاط التشغيلي

يرتبط النشاط التشغيلي للمنشاة بمجموعة من الأنشطة الخاصة بالكفاءة الانتاجية ودوران كل من المخزون والاصول وتحصيل المدنيين وأوراق القبض والتحكم في المصروفات العامة والادارية بحيث يمكن من خلال تقييم هذه الأنشطة الحكم علي مدي كفاءة المنشأة في إدارة نشاطها التشغيلي ، فالمنشأة التي تتسم بارتفاع كفاءتها الانتاجية وارتفاع معدلات دوران المخزون والاصول وسرعة تحصيل المدينين وانخفاض معدل المصروفات الادارية والعامة فانها تتميز بارتفاع كفاءة نشاطها التشغيلي وبالتالي انخفاض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشاة التي تعاني من سوء إدارة الأنشطة السابقة فانها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة حيث تنخفض كفاءتها التشغيلية .

ويمكن قياس كفاءة النشاط التشغيلي من خلال المؤشرات التالية (8) :

$$\text{الكفاءة الانتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} \times 100$$

$$\text{أو} \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 100$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

$$\text{معدل دوران الاصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{صافي المبيعات}} \times 365$$

$$\text{معدل المصروفات البيعية والعامة والادارية} = \frac{\text{المصروفات البيعية والعامة والادارية}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

جـ- المعايير المالية

يعتبر الجانب المالي للمنشأة من أهم المعايير التي يمكن من خلالها تحديد مدي قوة ونجاح هذه المنشأة ، كذلك تتميز المعايير المالية بموضوعيتها وهذا يجعلها محل ثقة ، وتتمثل المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي :-

1- السابقة المالية

ترتبط السابقة المالية للعميل بمجموعة من المعايير المالية والتي سيتم تناولها فيما بعد بدءا من المعيار رقم (3) وحتى المعيار رقم (7) ، وذلك عن الثلاثة سنوات السابقة ، حيث يتم تقييم السابقة المالية للعميل من خلال هذه المعايير ، والعميل الذي يتمتع بسابقة مالية جيدة فانه يواجه مخاطر ائتمانية منخفضة ، أما العميل الذي يعاني من سابقة مالية ضعيفة فانه عادة ما يواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

2- التاريخ الائتماني

يتعلق التاريخ الائتماني للعميل بحالة معاملاته الائتمانية مع البنوك خلال السنوات الماضية ، فهناك عملاء يتمتعون بتاريخ ائتمانى جيد، حيث اتسمت تعاملاتهم الائتمانية مع البنوك بالانتظام في سداد مستحقات هذه البنوك في مواعيدها المقررة ، وهؤلاء العملاء يتسمون بانخفاض مخاطرهم الائتمانية ، أما العملاء الذين يعانون من سوء تاريخهم الائتماني فانهم يواجهون مخاطر ائتمانية مرتفعة .

3- التدفقات النقدية (9)

تعتبر حالة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة من اهم المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية للمنشاة ، فالمنشاة التي تتمتع بتحقيق صافي تدفقات نقدية داخله بقيمة مرتفعة يكون لديها قدرة عالية على سداد الائتمان الممنوح لها من البنك وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية أما

المنشاة التي تعاني من ضعف تدفقاتها النقدية الداخلة تعجز عن سداد التزاماتها قبل البنك في مواعيد استحقاقها وبالتالي ترتفع مخاطرها الائتمانية .

4- السيولة (10)

يلعب معيار السيولة دوراً هاما في تحديد الكفاءة المالية للمنشاة ،حيث تشير درجة سيولة المنشاة إلي قدرتها على الوفاء بالتزماتها قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها ،والمنشاة التي تحقق معدل جيد للسيولة ترتفع كفاءتها

المالية وتنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي تعاني من تحقيق معدل سيولة سيء فانها تعاني من أزمات متلاحقة في السيولة وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد التزاماتها قصيرة الاجل.

ويمكن قياس السيولة لدي المنشاة من خلال المؤشرات التالية

نسبة التداول = **الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة**

نسبة السيولة السريعة = **(الاصول المتداولة- المخزون) / الخصوم المتداولة**

5- الربحية

لا تزال الربحية هي المعيار الرئيسي للحكم على كفاءة المنشأة، فالربحية مؤشر قوي علي مدي نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ، والربحية تدعم الموقف المالي للمنشأة وتزيد من قيمتها ، خصوصاً إذا ما تم إضافة الربحية كلياً أو جزئياً إلي حقوق الملكية ، هنا تتحسن المؤشرات المالية للمنشاة ويصبح مركزها المالي أكثر قوة .

والمنشاة التي تتميز بتحقيق أرقام ونسب ربحية مرتفعة يكون لديها قدرة أكبر علي التوسع والنمو والصمود في السوق وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي تنخفض نسب ربحيتها أو أنها تحقق خسائر فانها تفقد القدرة على المنافسة بل والاستمرار وترتفع مخاطرها الائتمانية .

ويمكن قياس ربحية المنشأة من خلال المؤشرات التالية .

العائد على المبيعات = **صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات** ×100

العائد على حقوق الملكية = **صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية** ×100

العائد على الاصول = **صافي الربح بعد الضريبة / اجمال الاصول** ×100

6- الرفع المالي (11)

من أهم المعايير المالية التي يجب أخذها في الاعتبار عن قياس المخاطر الائتمانية هوحالة الرفع المالي لدي المنشأة ، ويشير الرفع المالي إلي قدرة حقوق الملكية على تحمل الديون الخارجية للمنشأة، فالمنشأة يجب أن يكون لها حدود للرفع المالي أي أن اعتمادها على الديون الخارجية يجب أن يكون بحدود وذلك في ضوء قيمة حقوق ملكيتها ، فكلما اتسم الرفع المالي للمنشأة بالانخفاض دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة في التمويل على مواردها الذاتية بشكل أكبر من الديون الخارجية ويدل ذلك على قوة المركز المالي للمنشأة وانخفاض اعباء التمويل وبالتالي تنخفض المخاطر الائتمانية للمنشأة ، أما المنشأة التي تزيد نسبة الرفع المالي لها عن الحدود المقررة فانها تعتمد على الديون الخارجية بشكل يفوق حقوق ملكيتها وذلك يضعف المركز المالي للمنشأة وترتفع مخاطرها الائتمانية ، ويمكن قياس الرفع المالي للمنشأة من خلال النسب التالية :

اجمالي الخصوم قصيرة وطويلة الاجل / اجمالي حقوق الملكية

الاصول المتداولة / حقوق الملكية

7- مرتبة الميزانية العمومية (12) "Rating"

تشير مرتبة الميزانية العمومية إلي مدي قوة المركز المالي للمنشأة في ضوء كل من حالة السيولة وحالة الرفع المالي لديها ، ويمكن قياس Rating من خلال المعادلة التالية :

$$Rating = \left\{ \frac{\text{الاصول المتداولة- المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} + \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}} \right\} - \left\{ \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{حقوق الملكية}} \right\} \quad \text{-(يطرح)}$$

ويمكن الحكم على نتيجة Rating من خلال التصنيف التالي (13) :
- إذا كانت Rating > 1 ، دل ذلك على جودة النسبة .
- إذا كانت 1 > Rating > - 2.5 ، دل ذلك على أنها متوسطة الجودة .
- إذا كانت Rating < - 2.5 ، دل ذلك على أنها سيئة .
وبالتالي فان المنشأة التي تحقق Rating > 1 فأنها تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة ، والمنشأة التي تحقق
1> Rating > - 2.5 تحمل مخاطر ائتمانية متوسطة ، أما المنشأة التي تحقق Rating < - 2.5 فانها تحمل
مخاطر ائتمانية مرتفعة .

المبحث الثالث
بناء أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي

يمكن صياغة وبناء أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي من خلال الخطوات التالية :

1- تحديد مستويات المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف مستويات المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجه العميل إلي المستويات التالية والتي تتدرج من الادني إلي الاعلي :

المستوي الأول	مخاطر منخفضة
المستوي الثاني	مخاطر معتدلة
المستوي الثالث	مخاطر مقبولة
المستوي الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً
المستوي الخامس	مخاطر مرتفعة
المستوي السادس	مخاطر مرتفعة جداً

2- تطبيق مستويات المخاطر الائتمانية على معايير قياس المخاطر الائتمانية

تناولنا في المبحث السابق معايير قياس المخاطر الائتمانية وقمنا بتقسيمها إلي ثلاثة مجموعات ، المجموعة الأولي وهي معايير طبيعة العميل وتضم 5 معايير ، والمجموعة الثانية وهي المعايير الإدارية وتضم 6 معايير ، أما المجموعة الاخيرة فهي المعايير المالية وتضم 7 معايير ، وبتطبيق مستويات المخاطر الائتمانية المقترحة بالخطوة السابقة على هذه المعايير الثمانية عشر يصبح لكل معيار ستة مستويات من المخاطر الائتمانية .

3- دراسة وتقييم كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية وتحديد الـScore الخاص به :

يتم في هذه الخطوة دراسة وتقييم كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية وذلك بالنسبة لكل عميل بهدف قياس مخاطره الائتمانية ، وفي ضوء هذا التقييم يتم إعطاء كل معيار من المعايير السابقة Score محدد تتروح قيمته من 6-1 وذلك حسب درجة مخاطر المعيار ، بحيث يحصل المعيار الاقل مخاطر علي Score قيمته6 ، ثم تتجه مخاطر المعيار إلي درجات أعلي فأعلي بقيم صحيحة (دون كسور) إلي أن نصل إلي أعلي مخاطر للمعيار والتي تحققScore قيمته 1.

4- ربط الـ Score الخاص بقياس المخاطر الائتمانية بمستويات المخاطر الائتمانية

يتم ربط الـ Score الخاص بقياس المخاطر الائتمانية والمحدد في الخطوة السابقة بمستويات المخاطر الائتمانية
وذلك بالشكل التالي :

مستوي المخاطر الائتمانية	Score قياس المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية
الاول	6	مخاطر منخفضة
الثاني	5	مخاطر معتدلة
الثالث	4	مخاطر مقبولة
الرابع	3	مخاطر مرتفعة نسبياً
الخامس	2	مخاطر مرتفعة
السادس	1	مخاطر مرتفعة جداً

5- تحديد أوزان الاهمية للمعايير الثمانية عشر لقياس المخاطر الائتمانية
نظراً لاختلاف طبيعة كل معيار من معايير المخاطر الائتمانية فبالتالي يكون هناك اختلاف في مدي أهمية هذا المعيار عند قياس المخاطر الائتمانية ، لذا فانه من الضروري تحديد اوزن اهمية لكل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية الثمانية عشر ، ويقترح الباحث أن تكون هذه الاوزان كما يلي والتي تتروح قيمتها من
10-1

مسلسل	المعايير	الأوزان
1	الانطباع المبدئي عن العميل	2
2	طبيعة المنتج	7
3	الطلب على المنتج	9
4	المنافسة السوقية	5
5	الضمان	7

المعايير الإدارية

مسلسل	المعايير	الاوزان
6	جودة المنتج	7
7	هامش الربح المقبول	8
8	متوسط تكلفة المنتج	8
9	الكفاءة البيعية والتسويقية	8
10	القدرات الإدارية	9
11	كفاءة النشاط والتشغيلي	8

المعايير المالية

مسلسل	المعايير	الأوزان
12	السابقة المالية	7
13	التاريخ الائتماني	8
14	التدفقات النقدية	8
15	السيولة	8
16	الربحية	9

17	الرفع المالي	7
18	Rating	7

6- ترجيح الـ Score الخاص بمعايير قياس المخاطر الائتمانية

يتم ترجيح الـ Score الذي حققه كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية بوزن الاهمية الخاص بهذا المعيار والمحدد خلال الخطوة السابقة لنحصل في النهاية على الـ Score المرجح باوزان الاهمية .

7- تحديد النسبة المئوية العامة للمخاطر الائتمانية للعميل (14)

بعد تحديد الـ Score المرجح بأوزان الاهمية لكل معيار من المعايير الثمانية عشر لقياس المخاطر الائتمانية للعميل يتم حساب النسبة المئوية لكل مجموعة من المعايير لقياس مدي كفاءة طبيعة العميل والكفاءة الادارية والمالية له ثم يتم بعد ذلك حساب النسبة المئوية العامة للمخاطر الائتمانية للعميل .

8- تحديد مستوي المخاطر الائتمانية في ضوء النسبة المئوية المحققة للمخاطر الائتمانية للعميل

يمكن ربط النسبة المئوية للمخاطر الائتمانية التي حققها العميل بمستويات المخاطر الائتمانية وذلك كما يلي :

مستوي المخاطر الائتمانية	النسبة المئوية لل Score	درجة المخاطر الائتمانية
الأول	أكبر من 90 % - 100%	مخاطر منخفضة
الثاني	أكبر من 75%- 90%	مخاطر معتدلة
الثالث	أكبر من 50% - 75%	مخاطر مقبولة
الرابع	أكبر من 40% - 50%	مخاطر مرتفعة نسبياً
الخامس	أكبر من 25% - 40%	مخاطر مرتفعة
السادس	من 1% - 25%	مخاطر مرتفعة جداً

9- تحديد التصنيفات الائتمانية في ضوء نتائج قياس مخاطر الائتمان

العملاء الذين يحققون نتائج تقع من المستوي الأول إلي المستوي الثالث يصنفون عملاء منتظمين وتصنف ديونهم على أنها جيدة ، والعملاء الذين يحققون نتائج تقع من المستوي الرابع حتى المستوي السادس يصنفون عملاء متعثرون وتعتبر ديونهم غير جيدة وبالنسبة لهؤلاء العملاء المتعثرون يمكن اعادة تصنيف ديونهم إلي ديون دون المستوي وديون مشكوك في تحصيلها ، وديون رديئة وذلك من المستوي الرابع إلي المستوي السادس على التوالي، وبالتالي يمكن تصنيف الديون في اطار مستويات مخاطر الائتمان كما يلي :

المستوي	المخاطر الائتمانية	تصنيف الديون
الأول	مخاطر منخفضة	ديون جيدة
الثاني	مخاطر معتدلة	ديون جيدة
الثالث	مخاطر مقبولة	ديون جيدة
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً	ديون غير جيدة (دون المستوي)
الخامس	مخاطر مرتفعة	ديون غير جيدة (مشكوك في تحصيلها)
السادس	مخاطر مرتفعة جداً	ديون غير جيدة (رديئة)

10- تكوين مخصص الائتمان

يتم تكوين مخصص الائتمان أو مخصص الديون في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من قياس مخاطر الائتمان، ويمكن تكوين هذا المخصص بنسب معينة طبقاً لطبيعة كل مستوي من مستويات المخاطر الائتمانية وذلك كما يلي :

مستوي المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية	نسبة مخصص الائتمان (من قيمة

		الديون)
الأول	مخاطر منخفضة	%5
الثاني	مخاطر معتدلة	%8
الثالث	مخاطر مقبولة	%13
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً	%30
الخامس	مخاطر مرتفعة	%60
السادس	مخاطر مرتفعة جداً	%100

ويتضح من هذا التصنيف لنسب مخصص الائتمان أن الائتمان الجيد تم تكوين مخصصات بنسب منخفضة له بحيث تتناسب مع درجة مخاطره الائتمانية ،أما الائتمان الغير جيد فقد تم تكوين مخصصات له بنسب مرتفعة بحيث تتناسب أيضا مع مستوي مخاطره الائتمانية ، ويلاحظ أنه حينما تعتبر المخاطر شبه مؤكدة عند المستوي السادس والذي تقع فيه الديون الرديئة فقد تم تكوين مخصص لها بنسبة 100% وذلك على اعتبار أن هذه الديون تعتبر بالكامل خسائر.

المبحث الرابع

تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه وفق الانموذج الخاص بمخاطر الائتمان .

بعد بناء أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص الائتمان وذلك خلال المبحث السابق ، يتم في ضوء ذلك النموذج الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بشكل مطور .

ويأتي الافصاح المقترح من الباحث عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بما يتماشى مع متطلبات الافصاح الواردة بكل من معياري عرض القوائم المالية ، والافصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة وذلك بمعايير المحاسبة المالية والمصرفية ، فنظرا لأن الائتمان المصرفي هو النشاط الاهم والاغلب بين الانشطة المختلفة التي تقوم بها البنوك ، وهو المصدر الرئيسي لإيراداتها ، وحيث أن هذا النشاط الحيوي لا بد أن يحمل مخاطر وقد تصل هذه المخاطر إلي درجة تؤثر على سلامة النشاط بل وعلى سلامة المركز المالي للمصرف ، لذا فان هناك ضرورة بالنسبة لجميع مستخدمي القوائم المالية للمصرف من مساهمين ومودعين ومقرضين ، وجهات رقابية من أن يتوافر لديهم افصاحا واضحا وكافيا وتفصيليا عن حجم مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك ، والمخصصات التي تم تكوينها تحسبا لمواجهة هذه المخاطر ، ويتماشى ذلك الاتجاه أيضا مع المبادئ المحاسبية التي تؤكد على كفاية الافصاح ووضوحه ، والاهمية النسبية وكذا السياسة المالية التي تهتم بالحيطة والحذر .

وترى الباحثة أن الافصاح الملي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه في اطار أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي يمكن أن يتم تناولهما بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمصارف الحكومية العراقية ، وذلك بالشكل التالي ، والذي يتناول أيضاً اسلوب تكوين مخصص الائتمان في اطار النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي :

قيمة الائتمان الممنوح للعملاء طبقاً لمستويات المخاطر الائتمانية المصاحبة له القيمة بالألف وحدة

المستوي	قيمة الائتمان***	المخاطر الائتمانية	النسبة المئوية لكل مستوي مخاطر الائتمانية
*الأول	24500	مخاطر منخفضة	%20.2
*الثاني	37400	مخاطر معتدلة	%30.8
*الثالث	18100	مخاطر مقبولة	%14.9
**الرابع	16800	مخاطر مرتفعة نسبياً	%13.8
**الخامس	12900	مخاطر مرتفعة	%10.6

**السادس	11700	مخاطر مرتفعة جداً	%9.7
الاجمالي	**121400**		**%100**

* المستوي من الأول إلي الثالث يمثل الديون الجيدة والمنتظمة .
** المستوي من الرابع إلي السادس يمثل الديون غير الجيدة وغير المنتظمة .
*** المبالغ المذكورة هي مبالغ افتراضية لخدمة أهداف البحث

قيمة مخصص الائتمان الممنوح للعملاء طبقاً لمستويات المخاطر الائتمانية المصاحبة له وطريقة تكوينه

القيمة بالالف وحدة

المستوي	نسبة تكوين المخصص	قيمة المخصص*	النسبة المئوية لقيمة المخصص	المخاطر الائتمانية
الأول	%5	1225	3.9	مخاطر مرتفعة
الثاني	%8	2992	9.6	مخاطر معتدلة
الثالث	%13	2353	7.6	مخاطر مقبولة
الرابع	%30	5040	16.2	مخاطر مرتفعة نسبياً
الخامس	%60	7740	24.9	مخاطر مرتفعة
السادس	%100	11700	37.8	مخاطر مرتفعة جداً
الاجمالي		31050	%100	

على أن يتم بعد ذلك بيان حركة مخصص الائتمان خلال الفترة .

*المبالغ المذكورة هي مبالغ افتراضية لخدمة أهداف البحث .

النتائج

في ضوء هذا البحث ، فان أهم النتائج التي استخلصتها الباحثة هي ما يلي :

1- بالرغم من تناول معايير المحاسبة المالية والمصرفية ضرورة الافصاح عن المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجهها المصارف الحكومية العراقية ، وكذا المخصصات التي تقوم المصارف بتكوينها لمواجهة هذه المخاطر خصوصاً المخاطر الخاصة بالائتمان المصرفي والمخصص المكون لمواجهتها إلا أن الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بالقوائم المالية للمصارف الحكومية العراقية يواجه قصوراً شديداً ولا يفي بواقعه السائد بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه.

2- كان من اهم أوجه القصور التي يواجها الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه هو عدم بيان حجم مخاطر الائتمان المصرفي بالنسبة للائتمان القائم بالمصرف ، وعدم بيان حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة ، وهذا عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون غير الجيدة .

3- أن هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص.

4- أنه يمكن قياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال نموذج محدد يعتمد بشكل رئيسي على فكرة "Score System".

5- أن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم لمخاطر الائتمان المصرفي .

6- امكانية تطوير الافصاح المالي والمصرفي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص ، إذا تم في اطار توافر قياس سليم وموضوعي لمخاطر الائتمان المصرفي ليصبح بشكل يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف الحكومية العراقية الى نحو أفضل .

التوصيات

في ضوء نتائج البحث فان الباحثة توصي بما يلي :

1- تبني المعايير التي اقترحتها الباحثة لبناء أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الحكومية العراقية ، والتي تعد اساسا موضوعيا لقياس هذه المخاطر .

2- تفعيل أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الحكومية العراقية .

3- الاعتماد على نتائج أنموذج لمخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الحكومية العراقية في تكوين مخصصات الائتمان، وذلك حتى تكون هذه المخصصات أكثر موضوعية وسلامة وواقعية .

4- الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بالصورة التي اقترحتها الباحثة في الدراسة وذلك حتى يتم الوفاء بمتطلبات معايير المحاسبة المالية والمصرفية في هذا الشأن ،وكذا لتوفير صورة أشمل وأوقع عن هذه المخاطر والمخصصات المكونة لمواجهتها ، مما يوفر رؤية أوضح بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في المصارف الحكومية العراقية .

المصادر

1- د. إبراهيم مختار ، التمويل المصرفي – منهاج لاتخاذ القرارات ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص 3 .

- Koch Timothy, Bank Management , 3 rd . Edition (Florida , the Dryden Press , 2 1995) , p 630

3- د. نصر الدين محمد هندى ، " مدي تمشي الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الافصاح العالمية " ، المجلة العلمية ، كلية تجارة أسيوط ، جامعة أسيوط ، العدد 25 ، ديسمبر 1998 ، ص 123.

4- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي :

- Kieso Donald & Wygandt Jerry , I ntermediate Accounting , John Willey&Sons (N.Y, 1980).-أسامة

محمد عوض ، منحه محمد إبراهيم ، محاسبة البنوك طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مطابع الولاء الحديثة ، شبين الكوم ، 1997 ، ص 321 .

- د. أحمد حسن عامر ، " مشكلات اعداد القوائم المالية للبنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، يوليو 1998 ، العدد 3 ، ص ص 357 – 365 .

- Boynton William& walter kell, Modern Auditing , Sixth Edition (N.Y , John wiley & sons , Inc , 1996) p.43 . -5

6- للتوسع يمكن الرجوع إلي :

- د. طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد – ادارات – شركات – بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص ص 241-347 .

- د. نادية أبو فخرة مكاوى ، " تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي) " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل 1998.

7- للتوسع يمكن الرجوع إلي :

- Coleshaw John , credit Analysis – How to Measure and Manage Credit Risk (Cambridge , Wood head – Faulkner limited , 1989) pp. 100-122.

إيهاب محمد أبو خزانة ، " الاطار الفكري للمراجعة الائتمانية بالبنوك التجارية بهدف ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة نظرية اختبارية)، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة بورسعيد ، جامعة قناة السويس ، 1999 ، ص ص 110-114.

p . 684. -8., op – cit , - Koch Timothy

9- د. سمير الصبان ، د. وصفي أبو المكارم ، د. عبد الله هلال ، المحاسبة المالية المتوسطة ـ القياس والتقييم والافصاح المحاسبي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص ص 295-360.

-10 - Hempel George , Alan coleman& Donald simonson , Bank Management – Text and cases (N.Y, John wiley& sons , 1983) p.313.

-11 -Hale Roger , credit Analysis – A complete Guide (u.s.A, John Wiley& sons , 1983) pp .80-81.

-12 - Coleshaw John , Op – cit , pp 97 – 98 .